

رقم المتسلسل	رقم التفسير	موضوع التفسير	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
1.	2019/1	1- بيان فيما إذا كانت عبارة (أن يشترك في أي عمل تجاري أو مالي) الواردة في المادة (44) من الدستور، تحظر على الوزير أثناء توليه المنصب الوزاري، أن يكون شريكاً أو مساهماً في أي شركة أو عمل تجاري أو مالي. 2-بيان فيما إذا كانت عبارة (التعاقد مع) الواردة في لفقرة (2) من المادة (75) من الدستور، تشمل لتعاقد غير المباشر، عن طريق عقد الوكالة أي أن يكون وكيلاً لجهة لتعاقد مع الحكومة أو أي من لجهات الواردة في تلك الفقرة.	1-لا يجوز للوزير أثناء عمله الوزاري ممارسة أي نشاط تجاري مهما كانت صفته ونوعه وكذلك للمشاركة في أي مشروع تجاري، أو من خلال لشركات بشراء حصص فيها أو المساهمة بواسطة الاكتتاب عند لتأسيس أو شراء الأسهم فيها لاحقاً. 2-يمتنع على عضو مجلس الأمة أن يكون وكيلاً لجهة متعاقدة مع الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة.	5591	2019/8/1
2.	2019/2	تفسير نص الفقرة (2) من المادة (33) من الدستور ، المشار إليه بكتاب رئيس الوزراء ذي الرقم (29377) المؤرخ في (2019/7/18) والذي ورد على الصفحة الأولى منه تحت البند (أولاً)	إن الاتفاقيات التي تبرمها شركة مملوكة بالكامل لحكومة، مع شركات أخرى، لا تدخل في إطار مفهوم الإتفاقيات، لمنصوص عليها في لفقرة (2) من المادة (33) من الدستور ولا تحتاج تلك الاتفاقيات ، لتفاد مفعولها إلى موافقة مجلس الأمة .	5595	2019/9/16
3.	2019/3	استفسار وزارة المالية ببيان تاريخ تطبيق الحكم لصادر عن المحكمة الدستورية رقم (5) لسنة 2017، حل هو من تاريخ نشر نظام الضريبة لخاصة رقم (97) لسنة 2016 أم من تاريخ صدور حكم لمحكمة الدستورية بتاريخ 2017/8/21 .	ان تاريخ تطبيق حكم المحكمة لدستورية رقم (5) لسنة (2017) هو يوم صدوره في (2017/8/21)	5605	2019/10/31